مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 2 ديسمبر 2021 ص 57–88

التَّوجِيهُ النَّحْوِيُّ لِلقِراءَاتِ القُرآنِيَّةِ عِندَ ابنِ الوَرديِّ فِي كِتابِهِ تَحريرِ الخَصاصةِ في تَيسيرِ الخُلاصةِ

The syntactical guidance of the quranic readings for ibn al-wardi

نهاد عبد الفتاح بدرية

جامعة فلسطين – غزة
n.badria@up.edu.ps

تاريخ الاستلام 2021/4/21 تاريخ القبول 2021/07/05

الملخص:

يتناول هذا البحث التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند ابن الوردي (ت749هـ)، إذ بدأتُ البحث بترجمة موجزة لابن الوردي، ثم تحدثتُ عن القراءات القرآنية وأنواعها، ثم ذكرتُ التوجيهات النحوية لابن الوردي في المسائل التي تضمنت القراءات القرآنيَّة في شرحه للألفية الموسوم بـ "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة"، مع بيانِ آراءِ النحاة ومواقفهم من توجيهاته النحوية.

وقد تضمن البحث إحدى وعشرين مسألة في القراءات القرآنية، وهي المواضع التي وردت في شرحه للألفية، وكل مسألة تحمل توجيهًا نحويًا لابن الوردي، وقد بدأت كل مسألة بذكر الآية القرآنية برواية حفص عن عاصم المشهورة في بلادنا، ثم أوردت قول ابن الوردي مقتبسًا، ثم شرحت المسألة في التوضيح، مرجحًا الرأي الذي أميل إليه. وختمت البحث بذكر النتائج والتوصيات، ثم وَلِيه ثبت المصادر المراجع.

الكلمات المفتاحية: ابن الوردي – التوجيه النحوي – القراءات القرآنية.

Abstract:

This research paper handles the syntactical guidance of the Quranic readings for Ibn Al-Wardi (d. 749 HE). The researcher started off with a brief biography for Ibn Al-Wardi, then he talked about the Quranic readings and its kinds. After that, he mentioned Ibn Al-Wardi`s syntactical guidance of the Quranic readings issues in his explanation for "Al-Alfiaa" in a book which is called: "Tahrir Alkhasasa fi Tayseer Al-khalasa" including the grammarians` perspectives and attitudes towards his syntactical guidance.

This paper includes twenty one issues in the Qur'anic readings which are the ones mentioned in his explanation for "Al-Alfiaa". Each issue, which carries a syntactical guidance for Ibn Al-Wardi, displays the Qur'anic verse according to Hafs on the authority of Asim reading, which is very common in our country. Then, he mentioned Ibn Al-Wardi`s opinion for each issue. After that, he explained each issue below preferring the opinion that he is inclined to. Finally, he concluded the paper mentioning the results and recommendations and attached the references .

Key words: Ibn Al-Wardi – The syntactical guidance – The Quranic readings

المقدمة:

الحَمدُ للهِ الذي بِنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَات، وبِفَضلِه تَتعاظَمُ النِّعَم، وبِعَظَمَتِهِ تُزالُ النِّقَم، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى قائدِ خَيرِ الأُمَم، وقائِلِ خَيرِ الحِكَم، مُحمدٌ بنُ عبد الله عليه أفضَلُ الصَّلاةِ وأَتَمُّ النِّعَم، أرسَلَهُ رَبُّه بالنُّورِ والهُدَى رَحمَةً للعالَمين، فكانَ السِّراجَ المُنير، والبَشيرَ النَّذير، وعَلَى آلِهِ وصَحبِهِ أجمعين، ومَن سارَ عَلَى دَربِه إلى يَومِ الدِّينِ، أمَّا بَعد:

فَقَدْ بَدَأتُ البَحثَ بِمُقَدمَةٍ وتَمهيدٍ، وأشَرتُ في المُقدِّمَةِ إلى أهميَّةِ البَحثِ، وسَبَبِ اختيارِ موضوعِه، وأهدافِه، ومَنهجِ البَحثِ، وفي التَّمهيدِ تَرجَمتُ ترجمةً موجزة لابن الوردي، وهو أحد شراح ألفية ابن مالك الأندلسي، ثم ذكرتُ التوجيهات النحوية لابن الوردي في القراءات القرآنيَّة في شرحه للألفية الموسوم بـ "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة"، مع بيانِ آراءِ النحاة ومواقفهم من توجيهاته النحوية.

أهمية البحث:

تَكمُنُ أهَمِيَّةُ البَحثِ في أنَّه:

1. يُبَيِّنَ لَنَا الآراءَ التي تَتَعَلَّقُ بِعُلَماءِ القراءات والنحو، وواضِعي قَواعِدَه وأسُسَه.
2. يكشف عن كيفية توظيف ابن الوردي للقراءات القرآنية في شرحه على الألفية لا سيما أنه يعد من أوائل شراح هذه الألفية.
3. يَكشفُ لنا جهودَ ابن الوردي في التوجيهِ النحوي للقراءاتِ القرآنية.

سبب اختيار الموضوع:

1. مكانةُ الإمامِ ابن الوردي في علم القراءات واللغة.
2. الأهمية الدلالية في توجيه علم القراءات القرآنية نحويًّا.

أهداف الدراسة:

1. التعرفُ عَلَى توجيهات ابن الوردي في القِراءاتِ القرآنية نحويًّا.
2. دراسة موازنة بين آراءِ ابن الوردي في القراءات وآراءِ النُّحاة.

منهج البحث:

تَبعًا لِطَبيعَةِ المَوضوعِ فإنَّني سَأتَّبِعُ المَنهَجَ الوَصفِي التَّحلِيلِي الذي يَتناسَبُ مَع طَبيعةِ التَّعامِلِ مَع القراءاتِ القرآنيَّة وتوجيهاتها النَّحويَّةِ عِندَ النحاة.

التمهيد

أولًا: ابن الوردي

هو زينُ الدين عمر بنُ المُظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن علي بن أحمد بن عمر بن سعيد بن القاسم بن النظر بن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر ـ ﷺ ـ الوردي[1] المَعَرِّيّ نسبة إلى مكان مولده في معرة النعمان بسورية[2]، أبو حفص القرشي الحلبي الشافعي، القاضي العلامة، الفقيه، الزاهد، المؤرخ الثقة.

فنسبه يتَّصل بالخليفة الأول أبي بكر الصديق ـ ﷺ ـ وقد أشارَ ابنُ الوردي بارتفاع نسبه إليه، بقوله في لاميَّته الشهيرة:

مَـــع أنِّـــــي أَحْمَـــدُ اللهَ عَلَـــى نَسَبِـــي إذْ بِـأبـــي بَـــكرٍ أتَّصِـــلُ[3]

وقوله أيضًا:

جَـدِّي هـو الصِّـدِّيقُ واسـمي عُمَـر وابنـــي أبـــو بَكـــرٍ وبِنتِـــي عَائـشَـــةُ

لكـــن يَزيـــد نَـــاقِصٌ عِنـــــدِي فَفِـــي ظُلـمِ الحُسَـينِ ألـف ألـف فَاحِشَـةُ[4]

ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّراجِم أنَّـه "أحَدُ فُقهاءِ عَصرِه وأُدَبَائِـه وشُعرائِهِ، فقد تَفَنَّنَ في العُلومِ وأجَادَ المنثورَ والمَنظومَ، ونَظْمُـهُ جَيِّدٌ لِلغَايَـةِ، وفَضْـلُهُ بَلَـغَ النِّهايَـة"[5]، كـانَ إمَامًـا بَارِعًـا فـي الفِقـهِ والنَّحـو والأدب[6]، وقد بَلَـغَ هذه المَكانَـةَ وهو فـي سِنٍّ مُبَكِّرَة مِنْ عُمرِه، ألَّفَ فـي التَّارِيخِ والجغرافيـة والعلوم

---

(1) **ينظر ترجمتـه فـي:** الوافي بالوفيات 46/23، والدرر الكامنة 195/3، والنجوم الزاهرة 189/10، وبغية الوعاة 226/2، وشذرات الذهب 275/8، ومعجم المؤلفين 580/2.

(2) الأعلام 67/5.

(3) البيت من بحر الرمل، وهو في شرح لامية ابن الوردي 156 ورقم البيت في القصيدة 45.

(4) البيتان من البحر السريع، وهما في مصادر ترجمته ينظر: الوافي بالوفيات 46/23 والدرر الكامنة 195/3 والنجوم الزاهرة 189/10 وبغية الوعاة 226/2.

(5) الوافي بالوفيات 46/23.

(6) ينظر: بغية الوعاة 226/2.

الطبيعية والأنساب وتفسير الأحلام، ووصف الجَواهِر والأحجَار، كَمَا كَتَبَ في الفِقهِ والنَّحو والشِّعر والنثر.

لم تَذكُرْ أغلَبُ كُتُب التَّراجِم التي تَرجَمَتْ لابنِ الوَردي شُيوخًا له سوى الشيخ شرف الدين هبة الله البارزي الذي تَفَقَّه عَلَى يَدِه بحماة وحَلب، وفخر الدين عثمان ابن خطيب جبرين[1]، أمَّا عَن تَلامِيذِه فلَمْ أعْثُرْ عَلَى أحَدٍ تَتَلَمَذَ علَيه ذَكَرَتْهُ كُتُبُ التَّراجِم التي وَقَفتُ عَلَيها، ومع ذلك تَعَدَّدَتْ آراءُ العُلماءِ في ذِكرِ مَنَاقِبِه ومَحاسِنِه، ومِن ذلك:

1. قول الصفدي في ترجمته: "شِعرُهُ أسحَرُ مِن عُيونِ الغيد، وأبهَى مِن الوجنات ذَواتِ التوريد"[2].
2. قول السُّبكي: "شِعرُهُ أحلَى مِن السُّكَّرِ المُكَرَّرِ، وأعلَى قِيمَةً مِن الجَوهَر"[3].
3. قول ابن حجر العسقلاني: "أقسمُ باللهِ مَا نَظَمَ أحَدٌ بَعدَهُ الفِقهَ إلاَّ وقَصَّرَ دونَه"[4].

- مؤلفاته:

ترك ابنُ الوردي آثارًا كَثيرة زاخِرَة بالفنونِ والمَعارِف، مِنهَا المَطبوع والمَخطوط، وتُعَدُّ مِن نفائسِ الكُتُبِ، أمَّا المَطبوع فَنَذكُرُ[5] منه:

1. ألفية ابن مالك في تعبير المقامات، وتسمى الألفية الوردية في تعبير الرؤيا، وتسمى أيضاً ضوء درة الأحلام في تعبير المنام.
2. بهجة الحاوي، وتسمى البهجة الوردية، وهي نظم في الفقه الشافعي.
3. تتمة المختصر في أخبار البشر، ويعرف بتاريخ ابن الوردي.
4. التحفة، وتسمى النفحة الوردية، وهي أرجوزة في النحو.
5. خريدة العجائب وفريدة الغرائب.
6. نصيحة الإخوان، أو لامية ابن الوردي.
7. الكواكب السارية في مئة جارية، وهي مقطوعة شعرية في وصف النساء.
8. ديوان ابن الوردي.
9. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، وهو شرح لألفية ابن مالك.

وأمَّا المَخطوط، فَنَذكُرُ منه أيضًا[6]:

---

[1] ينظر: الدرر الكامنة 195/3 وبغية الوعاة 226/2.

[2] شذرات الذهب 276/8.

[3] طبقات الشافعية للسُّبكي 374/10 وشذرات الذهب 276/8.

[4] الدرر الكامنة 195/3.

[5] ينظر: الدرر الكامنة 195/3 وشذرات الذهب 275/8.

[6] ينظر: شذرات الذهب 275/8 والبدر الطالع 514/1 وهدية العارفين 789/5 والأعلام 67/5.

1. اللباب في علم الإعراب.
2. الشهاب الثاقب والعذاب الواقب، وهو في التصوف.
3. منطق الطير: وهو في التصوف أيضًا.
4. تذكرة الغريب: وهو في النحو، كل هذه المخطوطات تحتاج إلى جهود المخلصين من العلماء والباحثين لتحقيقه وإخراجه في أبهى صورة خدمة للعلم وطلبته.

- وفاته:

أجمَعَتْ أغلبُ مَصَادِر ترجَمة ابن الوردي عَلَى أنَّه تُوفِّي سنة تِسعٍ وأربعين وسبعمائة [1] مِن الهِجرَةِ (749هـ)، بسببِ مَرضِ الطاعون الذي أصَابَ حلب، كانَ ذلك في السابع عَشَر مِن ذِي الحِجَّة، افترسَتْه المَنِيَّة وهو في العقد السادس بَعدَ رِحلَةٍ مَصحوبَةٍ بالزُّهدِ والعِلمِ والأدبِ، فقبلَ أنْ يَرحَلَ إلى دَارِ الآخِرَة قالَ:

وَلَسْتُ أخَافُ طَاعُونًا كَغَيري ... فمَا هُو غَيرُ إحدَى الحُسنَيَيْنِ

فَإنْ مِتُّ استَرحْتُ مِنَ الأعَادِي ... وإنْ عِشتُ اشتَفَتْ أُذُنِي وعَينِي[2]

ودُفِنَ بحَلب قُرب حَائط المقام المعروف بمَقامِ إبراهيم في القَريةِ المَشهورةِ بتربَةِ الصَّالِحين، وقِيلِ إنَّه دُفِنَ بِمسقَطِ رَأسِهِ بمَعَرَّةِ النعمان.

مذهبه النحوي:

اهتم ابن الوردي بإيراد الشواهد النحوية من شعر وقرآن وقراءات قرآنية، وجاءت الشواهد القرآنية مقدَّمة على الشعر؛ ولكنه اعتمد على الشعر العربي في تقعيد الأصول النحوية كغيره من العلماء والشراح، وقد أورد الشواهد القرآنية تعزيزًا للقاعدة النحوية وتقوية لها.

لذلك اتخذ ابن الوردي منهجًا وسطًا بين البصريين والكوفيين، واعتمد على اختيار أقوى الآراء وأصحها، وانتخاب الرأي الذي يؤيده الدليل، مع ميله الظاهر إلى مذهب البصريين في الأصول العامة.

ثانيًا: التوجيه النحوي للقِراءاتِ القرآنِيَّةِ عند ابن الوردي

وقد ضَمَّنتُ في هذا المبحث التعريف بالقراءات القرآنية لغةً واصطلاحًا، ثم تحدثتُ عن أنواعها وشروطها، ثم عرَّفتُ القراء السبعة بإيجاز، ثم بيَّنتُ التوجيهات النحوية لابن الوردي في القِراءات القُرآنِيَّة، مع ذكر مواقف النحاة من ذلك.

---

[1] الدرر الكامنة 195/3 وبغية الوعاة 227/2 وشذرات الذهب 641/8.

[2] البيتان من البحر الوافر، وهما في مصادر ترجمته.

القِرَاءاتُ القُرآنِيَّةُ:

في اللُّغَةِ: ذَكَرَ الخَليلُ بنُ أحمد الفراهيدي في مُعجَمِهِ أنَّ قَرَأَ وقَرَأتُ ورَجُلٌ قارئ عابِدٌ ناسِكٌ، وفِعلُه التَّقَرِّي والقِرَاءَة، وتقولُ: قَرَأتِ المَرأةُ إذا رأتْ دَمًا، وأقرَأتْ إذا حَاضَتْ، ولا يُقالُ أقرَأتْ إلا للمَرأةِ خَاصَّة، فأمَّا النَّاقة، فإذا حَمَلَتْ قيلَ: قَرُؤتْ قُروءةً[1]، وذَكَرَ ابنُ فارس قَولَه: ما قَرَأتْ النَّاقةُ سَلَىً، كأنَّه يُرَادُ أنَّها مَا حَمَلَتْ قط[2]، وقالَ اللحياني: قارَأتُ فُلانًا مُقَارَأةً، أي دَارَستُه، واستَقرَأتُ فُلانًا[3].

وفي الاصطِلاح: "هي اختِلافُ ألفَاظِ الوَحي في الحُروفِ، وكَيفِيَّتِها مِن تَخفِيفٍ وتَشدِيدٍ وغَيرِهما"[4].

أنواعُ القِراءَةِ وشروطها:

اعلَمْ أنَّ القَاضِيَ جَلالِ الدِّين البُلقيني قَالَ: القِرَاءةُ تَنقَسِمُ إلى مُتواترٍ وآحادٍ وشاذٍّ، فالمُتواترُ القِرَاءاتِ السَّبعَة المَشهورَة، والآحاد قِرَاءات الثَّلاثَة التي هي تَمام العشر وتلحَقُ بها الصَّحابةُ، والشَّاذ قراءة التَّابِعين كالأعمَش ويحيى بن وثَّاب وابنِ جُبير، وأحسنُ ما تَكَلَّمَ في هذا النَّوعِ إمامُ القُرَّاءِ في زَمَانِه (أبو الخير ابن الجَزَري) إذ قالَ في أوَّل كِتَابِه (النَّشر): "كُلُّ قِرَاءةٍ وَافَقَتْ العَرَبِيَّة ولو بِوَجهٍ، وَوافَقَتْ أحدَ المَصاحِفِ العُثمَانِيَّة، ولو احتِمالاً، وصَحَّ سَنَدُها، فَهِي القِرَاءةُ الصَّحيحَةُ التي لا يَجوزُ رَدُّهَا، ولا يَحِلُّ إنكَارُها؛ بل هِي مِن الأحرفِ السَّبعَةِ التي نَزَلَ بِها القُرآنُ، ووَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبولها، سواء كانت عَن الأئِمَّة السَّبعَة أم عَن العَشَرَة أم عَن غَيرِهم مِن الأئِمَّة المَقبولين، ومَتى اختَلَّ رُكنٌ مِن هذه الأركان الثَّلاثَةِ أطلقَ عَلَيهَا ضَعيفة أو شَاذَّة أو باطِلَة، سواء كانَت عن السَّبعَة أم عَمَّن هو أكبر منهم، هذا هُو الصَّحيحُ عِندَ أئِمَّةِ التَّحقيقِ مِن السَّلفِ والخَلَفِ، صَرَّحَ بِذلك الدَّاني ومكي والمهدوي وأبو شَامَة، وهو مَذهَبُ السَّلَفِ الذي لا يُعرَفُ عَن أحَدٍ مِنهُم خِلافُه"[5].

قَالَ ابنُ الجَزري: "فقولنا في الضَّابِطِ (ولو بِوَجه)، نُريدُ به وَجهًا مِن وُجوهِ النَّحوِ، سواء أكانَ أفصَح أم فَصيحًا، مُجمَعًا عَلَيه أم مُختَلَفًا فيه اختِلافًا لا يَضُرُّ مِثله، إذا كانَت القِرَاءةُ مِمَّا شاعَ وذاع وتَلَقَّاهُ الأئِمَّةُ بالإسنادِ الصَّحيحِ؛ إذ هو الأصلُ الأعظَمُ والرُّكنُ الأقوَمُ، وكَم مِن قِرَاءةٍ أنكَرَهَا

---

[1] ينظر: معجم العين 369.

[2] مقاييس اللغة 79/5.

[3] تهذيب اللغة 275/9.

[4] البرهان 318/1 والإتقان 241/1.

[5] النشر 9 والإتقان 230/1.

بَعضُ أهلِ النَّحوِ أو كثيرٌ مِنهُم ولم يُعتَبَرْ إنكَارُهم، كإسكان (بارئكم) و(يأمركم)، وخَفضِ (والأرحام)..." [1].

وسأذكُرُ القُرَّاءَ السَّبعَةَ عَلَى وَجهِ التَّعريفِ بهم، فقد قَالَ ابنُ مُجَاهِد (ت324هـ) في كِتَابِه[2] ، وابنُ الباذِش الأنصاري (ت540هـ) في كِتابِه[3]:

أَوَّلُهُم نافع: وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، إمامُ أهلِ المَدينَةِ، والذي صاروا إلى قِراءتِه، ورَجَعوا إلى اختِيارِه، ويُكَنَّى أبا رُوَيْم، وقيل: أبا الحَسن، وقيل: أبا عبد الله، وقيل: أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا نعيم، وهو مِن الطَّبقَة الثَّالِثَة بَعدَ الصَّحابَةِ، وكان أسودَ شديد السَّواد، وتُوُفِّيَ بالمَدينَةِ سنة تِسع وستِّين ومائة (ت169هـ) في خلافَةِ الهادي، ورَاوِياهُ: وَرش وقالون.

وثانيهم ابن كثير: وهو عبد الله بن كثير المكي القارئ، وكنيته أبو معبد، وقيل: أبو بكر، وقيل: أبو عباد، وهو مِن الطَّبقَة الثَّانية مِن التَّابِعين، وتُوُفِّيَ بمكة سنة عشرين ومائة (120هـ) في أيَّام هشام بن عبد المَلك، ورَاوِياهُ: قُنبل والبَزِّي.

وثالثهم أبو عمرو: وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العُريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث، وكان أعلمَ النَّاسِ بالغريبِ والعربيَّةِ والقرآنِ والشِّعرِ، وبأيَّامِ العَرَبِ وأيَّامِ النَّاسِ، وهو مِن الطَّبقَة الثَّالِثَة بَعدَ الصَّحابَةِ، قالَ الأصمَعي: مات في الكوفة سنة أربع وخمسين ومائة (ت154هـ)، ورَاوِياهُ: الدُّوري والسُّوسي.

ورابعهم ابن عامر: وهو عبد الله بن عامر اليحصبي، قاضي دمشق في أيَّامِ الوَليد بن عبد الملك، وإمام مسجد دمشق، وكنيته أبو عمران، وقيل: أبو عثمان، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو عبد الله، وهو مِن التَّابِعين، وليس في السَّبعَةِ القُرَّاء مِن العرَبِ إلا ابنُ عامر وأبو عمرو بن العلاء، وسائرهُم مِن المَوالي، وتُوُفِّيَ بدمشق سنة ثماني عَشرةَ ومائة (ت118هـ)، في أيَّامِ هِشام بن عبد الملك، ورَاوِياهُ: ابن ذكوان وهشام بن عمار السلمي.

وخامسهم عاصم: وهو عاصم بن أبي النجود، الضَّرير الكوفيّ، وهو مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر، ويُكَنَّى أبا بكر، وهو مِن التَّابِعين، وتُوُفِّيَ بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة (127هـ)، في أيَّام مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أميَّة، ورَاوِياهُ: أبو بكر وحفص.

وسادسهم حمزة: وهو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيَّات التَّميمي، وهو مولى لهم، وكنيته أبو عمارة، وتُوُفِّيَ بالعراق في مدينة حلوان سنة ست وخمسين ومائة (ت156هـ)، في خلافة أبي جعفر، ورَاوِياهُ: خَلف وخلَّاد.

---

[1] النشر 10 والإتقان 231/1.

[2] ينظر: كتاب السَّبعة في القِراءات 53 وما بَعدَها.

[3] ينظر: الإقناع في القراءات السَّبع 55/1 وما بَعدَها.

وسابعهم الكِسَائيّ: وهو علي بن حمزة، وكنيته أبو الحسن، مولى لبني أسد، وتُوُفِّيَ برنبويه سنة تسعٍ وثمانين ومائة (ت189هـ)، ورَاوِياهُ: أبو عمر وأبو الحارث.

وبَعدَ التَّعريفِ بالقُرَّاءِ السَّبعَةِ المَشهورين، سأذكُرُ المَواضِعَ التي تضمنت استشهاد ابن الوردي بالقراءات القرآنية في كتابِه "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة".

المَواضِعُ التي تَضَمَّنَتْ استشهاده بالقِراءات القُرآنيَّة

المسألة الأولى – النداء من خصائص الاسم

قال الله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوْا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمواتِ والأرْضِ﴾ [1]

يقول ابن الوردي: "ويعرف بندائه كـ (يا مكرمان) ولا تقول كقوله (بالندا)، إذ قد يباشر النداء الفعل، كقراءة الكسائي: أَلَا يَا اسجُدُوا ..."[2].

التوضيح:

يستدرك ابن الوردي هنا على الناظم ابن مالك في تحديد خصائص الاسم، إذ قال الناظم: بالجر والتنوين والندا وأل ...، وكأنه جعل الخصائص عامة دون تحديد، لذلك نجد أن ابن الوردي حدد الخصائص بإضافتها للضمير العائد على الاسم، فقال: ويعرف بندائه؛ أي يعرف الاسم بندائه؛ لأن النداء عمومًا قد يدخل على غير الاسم، واستدل على ذلك بقراءة الإمام الكسائي، وهو أحد القراء السبعة المشهورين[3]، وقد أدخل حرف النداء على غير الاسم، فقرأها بتخفيف اللام: أَلَا يا اسجدوا، و(ألا) للتنبيه والاستفتاح، ليس فيها (أن)، ثم أدخل (يا) النداء على فعل الأمر (اسجدوا)، وإذا وقف، فإنه يقف على يا النداء (ألا يا)، ثم يبتدئ بفعل الأمر (اسجدوا)، وهذه القراءة تكون موضع سجدة؛ لأنه يأمرهم بالسجود[4].

وتوجيه القراءة القرآنية عند ابن الوردي هو أن دخول النداء على الفعل إنما يكون بتقدير منادى محذوف، والمنادى محذوف: ألا يا هؤلاءِ اسجدوا. ويميل الباحث إلى أن تكون (يا) للتنبيه؛ لئلا يكون هناك حذف يؤدي إلى تأويل وتقدير للمحذوف، وقد ورد عن العرب ألا يا تَصَدَّقا علينا، وألا يا ارحمونا.

أما قراءة (أَلَّا يسجدوا) بالتشديد فحجتهم أنَّ (أَنْ) ناصبة، و(لا) نافية، والمضارع منصوب بحذف النون، ويحمل معنى: وزين لهم الشيطان ألا يسجدوا لله، وعليه فلا يوجد سجدة.

---

[1] سورة النمل : 25.

[2] تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ص66.

[3] ينظر: السبعة في القراءات 480/1، والحجة في القراءات 270/1، ومعاني القراءات للأزهري 238/2.

[4] ينظر: معاني القرآن للفراء 290/2، ومعاني القرآن للأخفش 465/2، ومعاني القرآن وإعرابه 115/4.

المسألة الثانية – إجراء المعتل مجرى الصحيح

قال الله تعالى: ﴿إِنَّه مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِر﴾ [1]

يقول ابن الوردي: "فالصحيح يظهر فيه الإعراب، والمعتل إن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع والنصب، ويظهر فيه الجزم بحذف الألف، وإن كان بالياء أو الواو لم يظهر فيه الرفع، ويظهر النصب بالفتحة لخفتها، والجزم بالحذف ...، فإن بعض العرب يجري المعتل مجرى الصحيح، وعليه قراءة من قرأ: إنَّه مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِر..."[2].

التوضيح:

بيَّن ابن الوردي في هذه المسألة الحكم الإعرابي للفعل المضارع معتل الآخر، فهو إما أن يكون معتلًّا بالألف أو بالواو أو بالياء.

فالفعل المضارع المعتل بالألف يرفع بحركة مقدرة، وينصب بحركة مقدرة، في حين يجزم بحذف حرف العلة (الألف) مثل: يسعى ولن يسعى ولم يسعَ.

أما المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء فإنه يرفع بحركة مقدرة، وينصب بحركة ظاهرة لخفتها، في حين يجزم بحذف حرف العلة الواو أو الياء مثل: يدعو ويهدي ولن يدعوَ ولن يهديَ، ولم يدعُ ولم يهدِ.

ثم أشار إلى أن بعض العرب يجري الفعل المضارع المعتل مجرى الصحيح في حالة الجزم، فيبقي على حرف العلة دون حذف، واستدل على ذلك بقراءة قنبل عن ابن كثير[3]: إنه من يتقي ويصبر، ولم ينسب القراءة لصاحبها، وإنما اكتفى بقوله: "وعليه قراءة من قرأ"، إذ أبقى حرف العلة في الفعل (يتقي) في الوصل والوقف، وحجته أن من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح، فيقول: لم يأتي زيد، ويرى الباحث أن القراءة بغير ياء أجود، وهو اختيار جمهور النحاة، وعلة ذلك عند الأزهري أنه مجزوم بالشرط[4].

المسألة الثالثة – إعراب أي مطلقًا

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ على الرحمنِ عِتِيًّا﴾ [5] .

يقول ابن الوردي: "ثم اعلم أن (أيًّا) مثل (ما) في الدلالة على معنى (الذي)، وقد تلحق التاء للتأنيث، فيقال: (أية) وتبنى إذا صرح بما تضاف إليه، إذ العائد مبتدأ محذوف، كقوله تعالى: أيُّهُم أشَدُّ،

---

[1] سورة يوسف: 90.

[2] تحرير الخصاصة ص76.

[3] ينظر: السبعة في القراءات 351/1، والحجة في القراءات السبع 198/1، وحجة القراءات 364/1.

[4] ينظر: معاني القراءات للأزهري 51/2.

[5] سورة مريم: 69.

التقدير: هو أشَدُّ...، وإذا لم يصرح بما تضاف إليه (أي) فلا بدَّ من إعرابها، سواء حذف العائد، كـ (مر بأيٍّ أفضل)، أو لا، كـ (مر بأيٍّ هو أفضل)، وبعض العرب أعرب (أيًّا) مطلقًا، وعليه قُرِئ: أيَّهم أشَدَّ بالنصب"[1].

التوضيح:

فصَّل ابن الوردي الحديث عن (أي)، فجعلها على ثلاثة أحوال: فتارة تكون مبنية، إذا صرح بما تضاف إليه، مثل قوله تعالى: ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشَدُّ على الرحمن عتيًّا، والتقدير: الذي هو أشَدُّ، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وإليه يميل الباحث.

أما إذا لم يصرح بما تضاف إليه (أي) فإنها تكون معربة، فترفع وتنصب وتجر، مثل: جاء أيٌّ أفضل، ورأيت أيًّا أفضل، ومررت بأيٍّ أفضل، وزعم الخليل أن (أيُّهم) هنا مبتدأ، و(أشدُّه) خبر، وهي استفهامية والجملة محكية بقول مقدر: لننزعن من كل شيعة المقول فيهم: أيهم أشدُّ[2].

ثم ذكر الحالة الثالثة، وهي أنها تكون معربة مطلقًا عند بعض العرب، واستشهد على ذلك بقراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء[3] أستاذ الفراء لقوله تعالى: ثم لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيَّهم أشَدُّ، بنصب (أيَّهم) على أنها معربة – ولم ينسب القراءة لصاحبها، وإنما اكتفى بقوله: "وعليه قرئ" – ونقلها الزجاج عن سيبويه، وهي مفعول به لننزعَنَّ، وهذه القراءة شاذة، وتدل على أن مذهب سيبويه لا يتحتم فيه البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وقد نقل عنه تحتم البناء على الضم، على تقدير: الذي هو أشدُّ[4].

المسألة الرابعة – جواز أن يسد الحال مسد الخبر

قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [5] .

يقول ابن الوردي: ومتى صح جعل الحال خبرًا للمبتدأ، لم يجز أن يسدَّ مسدَّ خبره، وإن حذف معها فعلى وجه الجواز، حكى الأخفش: زيدٌ قائمًا، وخرجت فإذا زيدٌ جالسًا، وروي عن علي رضي الله عنه: ونحنُ عُصْبَةً؛ أي: نرى أو نكون"[6].

---

[1] تحرير الخصاصة، ص93.

[2] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 340/3.

[3] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 623/7 .

[4] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 340/3، وإيجاز البيان عن معاني القرآن 541/2، وتفسير البحر المحيط 196/6.

[5] سورة يوسف: 14.

[6] تحرير الخصاصة، ص106.

التوضيح:

أجاز ابن الوردي مجيء الحال سادًّا مسدَّ خبر المبتدأ إذا حذف الخبر، واستدل على ذلك بحكاية الأخفش: زيدٌ قائمًا، إذ جاء الحال (قائمًا) سادًّا مسدَّ خبر المبتدأ، والخبر محذوف، وتقديره: ثبت أو نرى أو يكون، ثم ذكر قراءة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقوله تعالى: ونحنُ عُصْبَةً[1]، ومعناه: ونحن نجتمع عصبةً، فيكون الخبر محذوفًا، وهو عاملٌ في (عصبة)، وانتصب (عصبة) على الحال، وهي تسد مسدَّ خبر المبتدأ المحذوف.

بينما ذهب أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي إلى أن الواو في (ونحن عصبةٌ) هي للحال، وجملة (نحنُ عصبةٌ) حالية؛ أي تفضلهما علينا في المحبة، وهي حال من الذئب أو من ضمير يوسف عليه السلام[2].

ويرى الباحث أنَّ تجويز أنْ يسد الحال مسد الخبر قليل جدًّا؛ لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط ذكرها النحاة، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وأكثر شربي السويق ملتوتًا، والقراءة بالنصب شاذة؛ لأنه يحتاج إلى تأويل بعيد كما يقول العكبري والأزهري[3].

المسألة الخامسة – حذف خبر لات

قال الله تعالى: ﴿ولاتَ حِيْنَ مَناصٍ﴾ [4] .

يقول ابن الوردي: "وقد تزاد (التاء) مع (لا)، فتعمل العمل المذكور مختصة بالأحيان، والأعرف – إذن – حذف الاسم، وقد يحذف الخبر، كقراءة بعضهم: ولاتَ حينُ مناص، ولم يثبتوا بعدها المبتدأ والخبر جميعًا"[5].

التوضيح:

بيَّن ابن الوردي أن (لات) عاملة عمل ليس، والتاء مزيدة فيها، وهي مختصة بالأحيان والأزمان، مثل: (حين – أوان – ساعة)، والمشهور أن اسمها يكون محذوفًا، كما في قوله تعالى: ولات حينَ مناص، إذ حذف اسمها، ونصب خبرها وهو (حينَ) ، وتقديره: ولاتَ الحينُ حينَ مناص، وهذا قول سيبويه[6]، وعليه الجمهور، وإليه يميل الباحث، وقال الأخفش: "شبهوا (لات) بـ (ليس)

---

[1] ينظر: تفسير البحر المحيط 242/6، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 126/1، وهمع الهوامع 380/1.

[2] ينظر: تفسير البحر المحيط 242/6 والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 442/6.

[3] ينظر: التبيان في إعراب القرآن 725/2، وشرح التصريح على التوضيح 230/1.

[4] سورة ص: 3.

[5] تحرير الخصاصة، ص113.

[6] ينظر: الكتاب لسيبويه 58/1.

وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)"[1] ونقل العكبري أن الأخفش عد (لات) في باب النفي، فحين اسمها مبني، وخبرها محذوف، وتقديره: لا حينَ مناظِرٌ لهم[2]، في حين نقل ابن عقيل "أن مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئًا، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوبًا فناصبه فعل مضمر، والتقدير: لات أرى حينَ مناص، وإن وجد مرفوعًا، فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: لات حينَ مناص كائنٌ لهم"[3]، ويرى الباحث أن هذا رأيٌ ثانٍ للأخفش.

ولكن ابن الوردي ذكر أنه قد يحذف خبرها، ويصرح باسمها، وقد استدل على ذلك بقراءة شاذة رويت عن عيسى بن عمرو للآية المذكورة برفع (حينُ)[4] – ولم ينسب القراءة لصاحبها، وإنما اكتفى بقوله: "كقراءة بعضهم" – على أنها اسم لات، وخبرها محذوف وتقديره: ولاتَ حينُ الحينَ مناص، وأكد ابن الوردي أنه لم يثبت مجيء اسمها وخبرها مذكورين معًا في السياق، وقد وصف الزجاج قراءة رفع (حينُ) بأنها جيدة[5].

المسألة السادسة – إعمال إنْ مكسورة الهمزة المخففة

قال الله تعالى: ﴿وإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهُم﴾ [6] .

يقول ابن الوردي: "وتخفف إنْ المكسورة فيقل عملها، كقراءة ابن كثير ونافع: وإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهُم، والإهمال القياس، ويلزم اللام فرقًا بينها وبين النافية، مثل: ﴿وإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَينَا مُحْضَرونَ﴾ [7] وقد يستغنى عن اللام لقرينة رافعة احتمال نفي"[8].

التوضيح:

يرى ابن الوردي أنَّ (إنْ) مكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة تعمل بقلّة، واستدل على إعمالها بقراءة ابن كثير ونافع[9]: وإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهم، فنصب (كُلًّا) بـ(إنْ) المخففة مكسورة الهمزة، ولكنه بينَّ أن القياس أن تكون مهملة وليست عاملة لزوال اختصاصها، وإن وردت عاملة فعلى وجه القلة والندرة، كما أشار إلى أن مجيء اللام مع إنْ المخففة العاملة لازم؛ للتفريق بينها وبين (إنْ)

---

[1] معاني القرآن للأخفش 39/3.

[2] ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1097/2.

[3] شرح ابن عقيل 321/1.

[4] ينظر: تفسير البحر المحيط 368/7، وشرح ابن عقيل 319/1، وشرح التصريح 269/1.

[5] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 320/4.

[6] سورة هود: 111.

[7] سورة يس: 32 .

[8] تحرير الخصاصة، ص125.

[9] ينظر: السبعة في القراءات 339/1، والمبسوط في القراءات العشر 242/1، وحجة القراءات 350/1.

النافية غير العاملة كما في قوله تعالى: وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدينا محضرون، إذ جاءت هنا نافية مهملة، وكُلٌ مبتدأ، ولمَّا حصر بمعنى إلا، جميع خبر المبتدأ، ولدينا ظرف مبني في محل نصب، ومحضرون خبر ثان، وأجاز البصريون إعمالها مخففة[1]، كما أجاز ابن هشام والأشموني الإعمال استصحابًا للأصل[2].

ويرى الأخفش أن اللام الموجودة في (لَما) هي اللام التي تدخل بعد (إن)، وهي التي تسمى بالمزحلقة، واللام الآخرة للقسم، وهي تختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان فصل بينهما بـ (ما)، فلام (لما) لام إن، و(ما) دخلت للتوكيد وهي خبر إن، واللام في (ليوفينهم) لام القسم[3]. ويعلل ابن خالويه حجة من شدد (إنّ) بأنه أتى بالحرف على أصل ما بني عليه، فنصب به الاسم (كلاًّ)، وحجة من خفف (إنْ) بأنه جعلها مخففة من الثقيلة، فأعملها عمل المثقلة؛ لأنها مشبهة بالفعل، فلما كان الفعل يحذف منه فيعمل عمله تامًّا، كقولك: سل زيدًا، فكانت إن مثل ذلك[4]. ويرى الباحث أن إعمال (إنْ) المخففة مكسورة الهمزة وارد ومنقول؛ لكنه قليل ونادر كما قال ابن الوردي.

المسألة السابعة – لا ينوب الجار والمجرور عن المفعول في وجوده

قال الله تعالى: ﴿لِيَجزِيَ قَومًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [5] .

يقول ابن الوردي: "ولا ينوب بعض هذه إن وجد مفعول عند سيبويه، وأجازه الأخفش والكوفيون، واحتجوا بقراءة أبي جعفر: لِيُجزَى قَومًا بِمَا كانوا يَكسِبونَ، والأولى نيابة المفعول الأول من متعدٍ إلى مفعولين، ثانيهما غير الأول، نحو: كُسِيَ زيدٌ ثوبًا"[6].

التوضيح:

أخذ ابن الوردي برأي سيبويه في هذه المسألة، إذ بدأ بذكر رأي سيبويه الذي لا يجيز نيابة الجار والمجرور أو الظرف مع وجود المفعول، في حين ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مستشهدين بقراءة أبي جعفر[7]: لِيُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون، إذ بُني الفعل (يُجزى) لما لم يسم فاعله، وناب

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 159/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك 352/1، وشرح الأشموني 316/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش 47/2، وحجة القراءات 350/1.

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع 191/1، ومشكل إعراب القرآن 374/1.

(5) سورة الجاثية : 14 .

(6) تحرير الخصاصة، ص143.

(7) ينظر: المبسوط في القراءات العشر 403/1، وحجة القراءات 469/1، والنشر في القراءات العشر 372/2، واللباب في علل البناء والإعراب 160/1.

الجار والمجرور (بما) عن الفاعل، مع وجود المفعول (قومًا)، ونظيره قولنا: ضُرِبَ بسوطٍ زيدًا، فناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول المنصوب، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة، وتأولوا ذلك بجملتين، الأولى: ليُجزَى ذلك الجزاءُ، والثانية: يجزي قومًا، ويكون النصب بفعل محذوف يتم تقديره[1].

وقد وصف ابن الجزري أبا جعفر بالمُجهَّل في قراءته[2]، ومذهب جمهور البصريين أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله مفعول به أو مصدر أو ظرف أو جار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك فهو شاذٌّ أو مؤول[3].

ويرى ابن الوردي أن الأَوْلى هو نيابة المفعول الأول من متعدٍ إلى مفعولين، ثانيهما غير الأول، نحو: كُسِيَ زيدٌ ثوبًا، فزيد نائب فاعل، وثوبًا مفعول به ثان، وهما مختلفان، وكذلك قولنا: أُعطيَ الفقيرُ درهمًا، فالفقير نائب فاعل، ودرهمًا مفعول ثان.

ويميل الباحث إلى الأخذ بمذهب البصريين؛ لأن حجتهم أقوى، وهو الرأي الذي تبناه ابن الوردي موافقًا لرأي سيبويه.

المسألة الثامنة – الاستثناء المتصل

قال الله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾ [4] .

يقول ابن الوردي: "اختير الاتباع إن كان المستثنى بعض المستثنى منه، مثل: ما فعلوه إلا قليلٌ منهم، والنصب عربي جيد، قرأ ابن عامر: ما فعلوه إلا قليلًا"[5].

التوضيح:

المستثنى ثلاثة أنواع، تام مثبت، وفيه وجوب النصب، كقولنا: جاء الطلاب إلا زيدًا، وتام منفي، وفيه وجهان: النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية، كقولنا: ما جاء الطلابُ إلا زيدًا وإلا زيدٌ، وغير تام منفي، وهو المفرغ، كقولنا: ما زيدٌ إلا طالبٌ.

والاستثناء إما متصل، أو منقطع، إذ اختار ابن الوردي الاتباع في المتصل التام المنفي، وهو بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ما فعلوه إلا

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء 337/2، وشرح الكافية الشافية 609/2، وتفسير البحر المحيط 45/8.

[2] ينظر: النشر في القراءات العشر 372/2.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل 121/2.

[4] سورة النساء: 66.

[5] تحرير الخصاصة، ص 162.

قليلٌ منهم، فقليل: بدل مرفوع من الضمير المتصل بالفعل فعلوه (واو الجماعة الفاعل) هذا هو المختار عنده، وهو مذهب البصريين[1].

وأجاز النصب على الاستثناء، مستشهدًا بقراءة ابن عامر[2]: ما فعلوه إلا قليلًا، وقد وصف النصب بأنه عربيٌّ جيد، إذ جعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام، كقولك: ما قام القوم، اللهم إلا رجلًا، فإذا نويت الانقطاع عما قبل إلا نصبت[3].

وقد نقل الأزهري عن أحمد بن يحيى أن الرفع هو المختار في قوله تعالى: إلا قليلٌ منهم؛ لأن الأول منفي، والثاني مثبت، والاختيار الرفع في الاستثناء مع الجحد[4]. ويميل الباحث إلى الأخذ برأي الجمهور، وهو مذهب البصريين، وهو الاتباع.

المسألة التاسعة – عدم جواز تقدم الحال على عاملها

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [5] .

يقول ابن الوردي: "فلا يتقدم الحال على عامله، وكذلك الظرف المضمن استقرارًا أو عديله من حروف الجر، زيدٌ عندك مقيمًا، والمال لك خالصًا، قال الشيخ: والصحيح جعل مزية لهذين بجواز التقديم على وجه دون وجه، فيجوز إذا كان ذو الحال متقدمًا، نحو: سعيد مستقرًا في هجر، ولا يجوز إذا تأخر، نحو: مقيمًا عندك زيدٌ، دليل الجواز قراءة الحسن البصري: والسَّمَواتُ مَطوِيَّاتٍ بِيَمِينِه"[6].

التوضيح:

أشار ابن الوردي إلى أن الحال لا يجوز تقديمها على عاملها المتضمن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، والتمني، والتشبيه، والاستفهام، ويلحق بها الظرف والجار والمجرور، ومثَّل على ذلك بقوله: زيدٌ عندك مقيمًا، والمال لك خالصًا، ولا يجوز أن نقول: زيدٌ مقيمًا عندك، ولا المال خالصًا لك بتقديم الحال على عامله المضمن استقرارًا.

بينما ذهب الشيخ (الناظم) ابن مالك إلى جواز التقديم على وجه دون وجه، فإذا تقدم صاحب الحال جاز ذلك، كقولنا: زيدٌ مقيمًا عندك، والمال خالصًا لك، إذ تقدم (زيد والمال) وهو صاحب الحال، واستدل على ذلك بقراءة الحسن البصري[7]: والسَّمواتُ مَطوِيَّاتٍ بِيَمِنِه، إذ نصب

---

[1] ينظر: معاني القرآن للأخفش 205/1، وتفسير البحر المحيط 297/3، وهمع الهوامع 253/2.

[2] ينظر: السبعة في القراءات 235/1، والحجة في القراءات السبع 124/1، ومعاني القراءات 311/1.

[3] ينظر: معاني القرآن للفراء 166/1، وحجة القراءات 206/1.

[4] ينظر: معاني القراءات311/1.

[5] سورة الزمر: 67.

[6] تحرير الخصاصة، ص 171.

[7] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 224/1، وأوضح المسالك 276/2.

مطويات على الحال، وهي متقدمة على عاملها الجا والمجرور (بيمينه) مع تقدم صاحب الحال عليها وهو السموات، وعند الفراء ينصب (مطويات) على الحال أو على القطع؛ أي بفعل محذوف تقديره: أعني، والحال أجود[1].

بينما يرى ابن جني أن تقديم الحال على عامله يجوز في العربية لا في القراءة؛ لأن القراءة سنة لا تخالَف[2].

وذهب الأزهري إلى أنه لا يجوز أن يتقدم الحال على عامله الظرف والجار والمجرور، والحق المنع، وهذا رأي جمهور البصريين، وما ورد فهو ضرورة، وأن (مطويات) معمول لـ (قبضته) على أنها حال من الضمير المستتر فيها[3]. وكذلك إذا تأخر صاحب الحال فلا يجوز، كقولنا: مقيمًا مقيمًا عندك زيدٌ، وخالصًا لك المال.

ويؤيد الباحث رأي ابن الوردي في موافقته لجمهور النحاة في منع تقديم الحال على عامله الظرف والجار والمجرور، ومن أجاز تقديم الحال على عامله عدَّه نادرًا كما ذكر الناظم بقوله: وندر نحو سعيد مستقرًّا في هجر.

المسألة العاشرة – تعدد الحال

قال الله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [4] .

يقول ابن الوردي: "يجوز تعدد الحال لتعدد صاحبها، بجمع ...، أو بتفريق...، ويجوز تعددها بتفريق عند إفراده، قرأ الحسن واليزيدي: خافِضَةً رَّافعَةً"[5].

التوضيح:

يتعدد الحال نظرًا لتعدد صاحبها بجمع، كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[6]، ونحو: لقيتُ زيدًا وبكرًا مسرورين، أو بتفريق، وله شكلان: الأول: أن تولي كل حال صاحبه، نحو: لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا، والثاني: أن تؤخرهما، لقيتُ بكرًا طالعًا نازلًا، فإن لم تكن قرينة تعين، فإنك تجعل الحال الأولى للثاني، والحال الثانية للأول، وقد يتعدد الحال وصاحبه واحد، نحو: جاء زيد راكبًا مسرعًا[7].

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء 425/2، ومشكل إعراب القرآن 633/2.

[2] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 233/1.

[3] ينظر: شرح التصريح 600/1.

[4] سورة الواقعة: 3 .

[5] تحرير الخصاصة، ص173.

[6] سورة إبراهيم: 33 .

[7] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 715/2.

ويجوز أن تتعدد الحال بتفريق عند إفراد صاحب الحال، ومن ذلك قراءة الحسن واليزيدي[1]: خافضةً رافعةً، وهي حال للواقعة، إذا وقعت الواقعة، فالواقعة هي صاحب الحال، وليس لوقعتها كاذبة، حال من الواقعة، وخافضةً رافعةً حال متعدد لشيء واحد، وهو الواقعة، وبذلك تكون ثلاثة أحوال[2].

والقراءة المشهورة بالرفع، والمعنى: هي خافضةٌ رافعةٌ، خبر بعد خبر، والنصب جائزٌ، ولم يقرأ به إمام من القراء كما ذكر الزجاج[3]، وقد تعدد الحال كما بين ابن جني، إذ جاءت جملة ليس لوقعتها كاذبة، وخافضة، ورافعة، كما في قولنا: مررت بزيدٍ، جالسًا، متكئًا، ضاحكًا، وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، كما جاز أن تأتي للمبتدأ من الأخبار ما شئت، كقولك: زيد عالم، جميل، جواد، فارس[4].

وقد أكد السيوطي أن تعدد الحال سواء أكان صاحب الحال واحدًا أم متعددًا جائزٌ عند جمهور النحاة، وهو الأصح[5]، وإليه يميل الباحث.

المسألة الحادية عشرة – رابط جملة الحال

قال الله تعالى: ﴿فَاستَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الذِينَ لَا يَعلَمونَ﴾ [6] .

يقول ابن الوردي: "ويستغني المضارع المثبت، والمضارع المنفي بـ(لن) عن الواو بالضمير، وندر قراءة ابن ذكوان: ﴿فاستقيما ولا تَتَّبِعانِ سبيل الذين لا يعلمون﴾، بتخفيف النون، وحذاق النحويين يضمرون مبتدأ بعد هذه الواو، ويجعلون المضارع خبره"[7].

التوضيح:

القراءة المشهورة بتشديد التاء والنون (ولا تَتَّبِعانِّ) والفعل هنا مجزوم بلا الناهية، وعلامة الجزم هي حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون المشددة للتوكيد، وحركت بالكسر تشبيهًا بنون المثنى، وهذا الرأي يتبناه الباحث؛ لأنه الأشهر والأقوى.

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 107/5، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 307/2، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها 644/1، والإقناع في القراءات السبع 285/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن 710/2، وتفسير البحر المحيط 204/8.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 107/5.

(4) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 307/2.

(5) ينظر: همع الهوامع 315/2.

(6) سورة يونس: 89 .

(7) تحرير الخصاصة، ص 175 .

أما قراءة ابن ذكوان[1] فجاءت بتشديد التاء وتخفيف النون (ولا تَتَّبِعانِ) فالفعل هنا منفي، فتكون (لا) نافية، فيصير اللفظ لفظ الخبر، والمراد به النهي، وهو مضارع مرفوع بثبوت النون، أو هو خبر في موضع الحال؛ أي: غير متبعين[2]. ويكون المعنى فاستقيما وأنتما لا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون، وهذا يسميه أهل العربية الحال، ومعناه: فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون[3].

وأشار السيوطي إلى أن سيبويه يمنع ذلك؛ لأن هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم[4]، فلا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا الثقيلة، نحو: اضربانِّ يا زيدان، واضربنانِّ يا هندات، ولا تقع الخفيفة؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين، خلافًا ليونس والكوفيين الذين أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة (ولا تتبعانِ)، لذلك جعل ابن الوردي قراءة ابن ذكوان نادرة؛ بل وأكد أن حذاق النحويين يضمرون مبتدأ بعد واو الحال؛ أي: وأنتما لا تتبعان، والمضارع خبره.

المسألة الثانية عشرة – جواز إعراب الظرف وبنائه

قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾ [5] .

يقول ابن الوردي: "ولك في الجاري مجرى (إذ) البناء والإعراب...، وما وليه فعل مضارع، أو جملة اسمية، فالقياس إعرابه، وأجاز الكوفيون بناءه، وحملوا عليه قراءة: هذا يومَ ينفعُ الصادقينَ صِدقُهُم، بالفتح، وتابعهم الفارسيُّ والشيخ"[6].

التوضيح:

بدأ ابن الوردي في هذا المسألة بذكر الظروف التي تجري مجرى (إذ)، مثل: حين ويوم، وأكد أنه يجوز فيها وجهان: الإعراب والبناء، والمختار فيما وليه فعل ماض البناء، مثل: جئتك على حين كتبْتَ الرسالة، فتأتي (حينَ) بالبناء على الفتح، وبالجر على الإعراب (حينِ).

أما إذا وَلِيه المضارع فالقياس إعرابه، مثل: هو يومُ يتحقق النصر، وقراءة الجمهور: هذا يومُ ينفعُ الصادقينَ صدقُهُم، برفع يوم، فيومُ خبر مرفوع للمبتدأ هذا؛ لكنَّ الكوفيين أجازوا بناءه،

---

[1] ينظر: السبعة في القراءات 329/1، والتيسير في القراءات السبع 123/1، والإقناع في القراءات السبع 329/1.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 548/2، وشرح الكافية 1418/3، وتفسير البحر المحيط 187/5، والنشر في القراءات العشر 286/2.

[3] ينظر: حجة القراءات 336/1.

[4] ينظر: همع الهوامع 617/2.

[5] سورة المائدة: 119 .

[6] تحرير الخصاصة، ص 194 .

مستشهدين بقراءة نافع[1]: هذا يومَ يَنفَعُ الصادقين صدقهم، بالبناء على الفتح، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهو مبني خبر لـ(هذا)، وأجاز الفراء أن ينصب؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه[2]. وحجة من رفع (يوم) أنه جعل (هذا) مبتدأ، و(يوم ينفع) خبر، وحجة من نصر أنه جعل (يوم) ظرفًا للفعل[3].

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض، هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازًا، وأما ما يضاف إليها وجوبًا فلازم البناء لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، مثل: حيث وإذ وإذا[4]، ورأي البصريين أقوى وأرجح.

وقد استدل ابن الوردي بقراءة نافع دون أن يسميه، وإنما اكتفى بقوله: "وحملوا عليه قراءة"، كما نقل ابن الوردي بناء (قبل وبعد) على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوي بالمضاف إليه في المعنى دون اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿لله الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ﴾ [5]، فإن صرحت بالمضاف إليه، إليه، أو نويت لفظه أعربت، وقد لا ينوى بـ(قبل وبعد) الإضافة، فيعربان منكرين، واستدل بقراءة أبي السماك: مِن قَبلٍ ومِن بَعدٍ، بالكسر والتنوين.

المسألة الثالثة عشرة – حذف المضاف لقرينة وإقامة المضاف إليه مقامه

قال الله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ [6] .

يقول ابن الوردي: "وكثيرًا ما يحذف المضاف لقرينة، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، مثل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[7]؛ أي: أمره، وقد يضاف إلى مضاف، فيحذف الأول والثاني، ويقام الثالث مقام الأول الأول في الإعراب، مثل: ﴿مِن أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[8] ؛ أي: من أثر حافور فرسه، وربما أجروا الذي أبقوه،

---

[1] ينظر: السبعة في القراءات 250/1، ومعاني القراءات 344/1، والمبسوط في القراءات العشر 189/1، وحجة القراءات 242/1.

[2] ينظر: معاني القرآن للفراء 326/1.

[3] ينظر: الحجة في القراءات السبع 136/1.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل 60/3.

[5] سورة الروم: 4 .

[6] سورة الأنفال: 67 .

[7] سورة الفجر: 22 .

[8] سورة طه: 96 .

أبقوه، كما كان قبل الحذف، بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى، كقراءة ابن جماز: تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ"[1].

التوضيح:

يحذف المضاف لقرينة، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كما قال ابن الوردي، ثم وضح أن إبقاء الإعراب على المضاف إليه كما كان قبل الحذف، بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى، كقراءة ابن جماز[2]: ﴿تريدونَ عَرَضَ الدُّنيا وَاللهُ يُرِيدُ الآخَرةِ﴾، بجر الآخرة، وتقدير المضاف المحذوف: عَرَضَ الآخرةِ، وحُذفَ لدلالة عَرَضَ الدنيا عليه، وهو معطوف على سابقه لفظًا ومعنى[3]. أما عند الجمهور فقد حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، فنُصِبَ.

والمعطوف هنا جملة فيها المضاف، وليس المضاف هو المعطوف، لذلك فإن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز؛ لكنه قليل ونادر، والأصل عدم الحذف، ولهذا يرى الباحث أن هذا التخريج خلاف الأولى، ويلتزم برأي الجمهور فإذا حُذف المضاف فلا بد من إقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب.

المسألة الرابعة عشرة – إعمال المصدر

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَواكِبِ﴾ [4] .

يقول ابن الوردي: "يعمل المصدر المكبر عمل فعله، وأكثر ما يعمل مضافًا، كـ أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، ومجردًا منونًا لفظًا كقراءة أبي بكر عن عاصم: بزينَةٍ الكَواكِبَ"[5].

التوضيح:

يعمل المصدر عمل الفعل، فينصب مفعولًا، وأكثر عمل المصدر أن يكون مضافًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَولَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [6]، إذ نصب المصدرُ المضافُ (دَفعُ) النَّاسَ، كما يعمل المصدر مجرَّدًا منونًا، كقوله تعالى: ﴿أو إطعَامٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذا مَقرَبَةٍ﴾ [7]، فالمصدر (إطعامٌ)

---

[1] تحرير الخصاصة، ص 198 .

[2] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 281/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 821/2، وأوضح المسالك 146/3.

[3] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 281/1، وتفسير البحر المحيط: 514/4 .

[4] سورة الصافات: 6 .

[5] تحرير الخصاصة، ص 202 .

[6] سورة البقرة: 251 .

[7] سورة البلد: 14،15 .

مجرد ومنون، فنصب مفعولًا وهو (يتيمًا)، وكذلك في قراءة أبي بكر شعبة الكوفي عن عاصم[1]: بِزِينَةٍ الكَواكِبَ، فجاء المصدر (زينةٍ) مجرد ومنون، ونصب المفعول (الكواكبَ)، وأجاز الزجاج النصب على البدلية من (زينة)؛ لأن (بزينةٍ) في موضع نصب[2].

وقد وجه الأزهري نصب الكواكب على أن الزينة قامت مقام التزيين، فنصب الكواكب بها؛ أي بتزييننا الكواكب، وأكثر القراء على إضافة الزينة إلى الكواكب[3]، في حين وجه مكي النصب على تقدير فعل محذوف أعني[4]. ويؤيد الباحث رأي ابن الوردي في هذه المسألة.

المسألة الخامسة عشرة – إعمال اسم الفاعل المقرون بأل

قال الله تعالى: ﴿وَالمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [5] وقال أيضًا: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوْ العَذَابِ الأَلِيْمِ﴾ [6] .

يقول ابن الوردي: "وإن قرن اسم الفاعل بأل الموصولة عمل مرادًا به المضي والحال والاستقبال، نحو: أنت المُكرِمُ عمرًا أمس، وقد حذف النون تخفيفًا مع (أل) وأعمل، وقُرِئَ: والمُقِيمِي الصَّلاةَ، وقُرِئَ: إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابَ الأَلِيمَ"[7].

التوضيح:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، ويأتي عاملًا إذا اقترن بأل الموصولة، كما في قراءة الحسن وأبي عمرو[8] دون أن يذكر اسميهما: والمقيمي الصلاةَ، بإعمال اسم الفاعل (المقيمين)، فحذفت النون تخفيفًا، لا لتعاقبها الإضافة كما يقول ابن جني، ونصبت الصلاةَ، وهذا لا يحسن على مذهب الأخفش[9]، فلا يجوز: هم ضاربو زيدًا، في حين ذهب الفراهيدي إلى أنه كفَّ النون، ونصب الصلاة الصلاة بإيقاع الفعل عليها، كأنه قال: الذين أقاموا الصلاة[10]، وقراءة الجمهور: والمقيمي الصلاةِ،

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات 546/1، ومعاني القراءات 315/2، والمبسوط في القراءات العشر 375/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 298/4.

(3) ينظر: معاني القراءات 315/2.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن 610/2.

(5) سورة الحج: 35 .

(6) سورة الصافات: 38 .

(7) تحرير الخصاصة، ص206 .

(8) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 80/2.

(9) ينظر: معاني القرآن للأخفش 67/1.

(10) ينظر: الجمل في النحو 237/1.

بخفض الصلاة على الإضافة، وحذفت النون للإضافة، وعند اليشكري أنه اختيار الجمهور[1]، وإلى ذلك يميل الباحث.

واستدل ابن الوردي أيضًا بقراءة أبي السمَّال[2] دون أن ذكر اسمه: إنكم لذائقو العذابَ، بنصب العذاب، إعمالًا لاسم الفاعل (ذائقو) وحذفت النون تخفيفًا، وقراءة الجمهور: لذائقو العذابِ، بالخفض على الإضافة، وحذف النون للإضافة، ويعلل ابن هشام ذلك بأن النون لا تجتمع مع الإضافة، فالنون تدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء ناقصًا كاملًا[3].

المسألة السادسة عشرة – العطف على الضمير المجرور

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوْا اللهَ الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [4] .

يقول ابن الوردي: "ولا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار عن الأكثرين، مثل: ﴿وَعَلَيهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [5]، وأجاز يونس والأخفش والكوفيون العطف دون إعادة الخافض، ووافقهم الشيخ لوروده نظمًا ونثرًا كثيرًا، مثل: تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ"[6].

التوضيح:

استدلَّ ابن الوردي على جواز العطف على الضمير المجرور بقوله تعالى: تساءلون بهِ والأرحامِ؛ لكنه لم ينسب هذه القراءة لأحد، وهي قراءة حمزة والأعمش[7]، والمقرر لدى النحاة أن العطف على الضمير المجرور يحتم علينا إعادة الجار كما هو عند البصريين، والأرحام منصوبة بفعل مقدر: واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، وهي القراءة الجيدة عند الزجاج والأزهري، وجر الأرحام خطأ في العربية لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وخطأ في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن نحلف بغير الله، فقال ﷺ: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون: تساءلون به وبالرحم؟![8].

---

[1] ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها 627/1.

[2] ينظر: معاني القرآن للأخفش 67/1.

[3] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى 254/1.

[4] سورة النساء: 1 .

[5] سورة المؤمنون: 22 .

[6] تحرير الخصاصة، ص250 .

[7] ينظر: معاني القرآن للفراء 252/1، ومعاني القراءات 289/1، والكامل في القراءات العشر 309/1.

[8] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 6/2، ومعاني القرآن للأخفش 8/2، ومعاني القراءات 289/1.

وقد أنكر البصريون قراءة الخفض، ولحنوا القارئ بها، وأبطلوها؛ لأنه لا يعطف بالظاهر على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد منه، ولا يحال بينهما[1]، ويوافق الباحث رأي ابن الوردي الذي يؤيد رأي الأكثرين، وهم البصريون.

بينما أجاز الكوفيون ويونس والأخفش العطف دون إعادة الجار، واستدلوا بقراءة حمزة الزيات، وهو أحد القراء السبعة: واتقوا الله الذي تساءَلُونَ بِهِ والأرحَامِ، بخفض الأرحام، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان[2].

المسألة السابعة عشرة – المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قال الله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [3] .

يقول ابن الوردي: "إذا أضيف المنادى الصحيح إلى ياء المتكلم كثر حذف الياء، ودلالة الكسرة كـ (يا عبدِ)، ثم ثبوتها ساكنة: يا عبدي، ثم قلبها ألفًا، والكسرة قبلها فتحة، كـ (يا عبدا)، ثم حذفت الألف وإبقاء الفتحة دالة، كـ (يا عبدَ)، وكثر إثبات الياء وفتحها أصلًا، كـ (يا عبدِيَ)، وضعف الاكتفاء بنية الإضافة والضم كمفرد، كقراءة: رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ"[4].

التوضيح:

قرأ الجمهور قوله تعالى: ربِّ السجنُ بالكسر وحذف الياء؛ لأن المنادى صحيح وأضيف إلى ياء المتكلم، وأصلها: يا رَبِّي، فحذفت الياء، وبقيت الكسرة تدل عليها (يا رَبِّ)، وهو منادى منصوب بالفتحة على الياء المحذوفة تخفيفًا؛ لأنه مضاف، وهذا هو الأكثر والغالب.

أما زيد بن علي وابن هرمز والزهري[5] فقرأوها بالبناء على الضم (رَبُّ) كالمفرد أو تشبيهًا بالنكرة المقصودة، مثل: يا شرطيُّ انتبه لحركة السيارات، ولم ينسب ابن الوردي القراءة لأحد، إنما اكتفى بذكر القراءة، وضعَّف الاكتفاء بنية الإضافة والبناء على الضم كالمنادى المفرد، وحكى يونس عن بعض العرب: يا أمُّ لا تفعلي، ونقل السيوطي أيضًا عن سيبويه أنه قال: يا قومُ لا تفعلوا، ويا ربُّ اغفر لي[6]، وهذا يكثر فيما لا ينادى إلا مضافًا كالأم والأب والرب؛ لأن الأم والأب والرب

---

[1] ينظر: الحجة في القراءات السبع 118/1.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 379/2، وهمع الهوامع 221/3.

[3] سورة يوسف: 33 .

[4] تحرير الخصاصة، ص 265 .

[5] ينظر: معاني القرآن للنحاس 423/3.

[6] ينظر: همع الهوامع 532/2.

الأكثر فيهم أن ينادوا مضافين للياء، والأصل يا أمي ويا أبي ويا ربي، فحذفت الياء تخفيفًا، وبُنِي على الضم[1].

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور القاضي بإبقاء الكسرة على ما قبل الياء؛ لتدل على حذفها، وهي قراءة الجمهور وإليها يذهب ابن الوردي، ويضعِّف قراءة البناء على الضم بنية الإضافة.

المسألة الثامنة عشرة – إعراب الفعل المضارع

قال الله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾ [2] .

يقول ابن الوردي: "وإن كان العامل في (أنْ) فعل (ظن)، فالأكثر نصب الفعل بعدها، مثل: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾ [3]، وجاز الرفع على أنها مخففة من الثقيلة، كقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي: وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتنَةٌ"[4].

التوضيح:

يرى ابن الوردي أن الفعل المضارع المسبوق بأن وعاملها فعل الظن يكون منصوبًا على الأكثر، واستدل على ذلك بقوله تعالى: أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا، فنصب الفعل (يتركوا) بحذف النون؛ لأنه من الأمثال الخمسة، والفعل (يتركوا) مسبوق بأن وعاملها فعل الظن (حَسِبَ)، وهذا هو الغالب والأكثر استعمالًا.

كما أجاز ابن الوردي قراءة الرفع في الفعل المضارع على معنى (أنْ) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، واستدل على ذلك بقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي[5] لقوله تعالى: وحسبوا ألا تكونُ فتنةٌ؛ أي: أنه لا تكونُ فتنة، والمعنى عند الزجاج أنهم حسبوا فعلهم غير فاتن لهم، وذلك أنهم كانوا يقولون إنهم أبناء الله وأحباؤه[6].

---

[1] ينظر: شرح الأشموني 40/3، وشرح التصريح على التوضيح 233/2.

[2] سورة المائدة: 71 .

[3] سورة العنكبوت: 2 .

[4] تحرير الخصاصة، ص287 .

[5] ينظر: الحجة للقراء السبعة 246/3، والمبسوط في القراءات العشر 187/1، وحجة القراءات 233/1، والسبعة في القراءات 247/1.

[6] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 195/2، ومعاني القرآن للأخفش 94/1.

وقد أكد سيبويه[1] والفراء[2] وأبو علي الفارسي[3] والزمخشري[4] جواز الوجهين النصب والرفع للمضارع في قوله تعالى: وحسبوا ألا تكون فتنة، وجواز الوجهين في كل موضع صلحت (ليس) فيه في موضع (لا)، أما إذا ألقيت منه (لا) فيتوجب النصب، وإليه يميل الباحث.

المسألة التاسعة عشرة – إعمال إذن

قال الله تعالى: ﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ﴾ [5]، وقال أيضًا: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [6] .

يقول ابن الوردي: "أجمع السبعة على النون في: وإذًا لا يَلبَثُونَ، وقد تعمل كقراءة أُبَي: لا يَلبَثُوا، وقرأه ابن مسعود: فإذًا لا يُؤتُوا الناس نقيرًا"[7].

التوضيح:

تعمل (إذن) بشروط، فتنصب الفعل المضارع إذا تحققت شروط عملها، وهي أن تقع في صدر الكلام، وأن تدل على الاستقبال، وألا يفصل بينها وبين فعلها بفاصل إلا القسم، كقولنا: سأزورك غدًا، فتجيب: إذن تصدقَ القول، أو إذن – والله – تصدقَ القول.

ولم ترد (إذن) في القرآن الكريم بالنون، وإنما وردت بالتنوين، إذ قرر ابن الوردي أن القراء السبعة أهملوا عمل إذن، وقرأوا الأفعال بإثبات نونها؛ لأن الفعل (يلبثون) معطوف على الفعل السابق (ليستفزونك)، في حين قرأ أُبَيٌّ بن كعب[8]: ﴿وإذًا لا يَلبَثُوا﴾ بحذف نونها، وأعمل إذن بنصب الفعل المضارع، وأجاز الفراء النصب؛ لأن الفعل متروك، فصارت كأنها لأول الكلام، والعرب تقول: إذًا أكسر أنفسك[9]. وبين العكبري أن الجيد هو إلغاء عمل (إذن)، ورفع العمل على أصله، وذهب السيوطي إلى أن الإلغاء هو الأكثر[10].

---

[1] ينظر: الكتاب 166/3.

[2] ينظر: معاني القرآن للفراء 135/1.

[3] ينظر: الحجة في القراءات 250/3.

[4] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب 397/1.

[5] سورة الإسراء: 76 .

[6] سورة النساء: 53 .

[7] تحرير الخصاصة، ص289.

[8] ينظر: الدر المصون 394/7.

[9] ينظر: معاني القرآن للفراء 325/2.

[10] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 36/2، وهمع الهوامع 376/2.

كما قرأ عبد الله بن مسعود[1] قول الله تعالى: ﴿فَإِذًا لا يُؤتُوا النَّاسَ نَقِيرًا﴾، فأعمل إذن في الفعل المضارع بالنصب وحذف النون، وهذا توجيه الفراء؛ لأن الكلام استئناف، في حين قرأ الباقون بثبوت النون، وإهمال عمل إذن، وعند سيبويه ملغاة؛ لأنه فصل بينها وبين فعلها بفاصل، وهو (لا)[2]، ويرى الباحث أن إذن لا تعمل إلا إذا تحققت شروط عملها لنصب المضارع.

المسألة العشرون – المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد الجواب المجزوم أو المقرون بالفاء

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوْا مَا فِي أَنفُسِكُم أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَّشَاءُ﴾ [3] .

يقول ابن الوردي: "والفعل المضارع إن اقترن بـ (الفاء) أو (الواو) من بعد الجواب المجزوم أو المقرون بالفاء، غير جواب النفي وجواب إذا، يجزم عطفًا على لفظ أو محل، ويرفع استئنافًا، وينصب بإضمار (أن) مثاله بعد الجزم: ﴿وَإِنْ تُبْدُوْا مَا فِي أَنفُسِكُم أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَّشَاءُ﴾ رفع (فيغفر) عاصم وابن عامر، وجزمه الباقون، ونصبه ابن عباس"[4].

التوضيح:

شرع ابن الوردي بذكر القراءات المختلفة التي تعضد رأيه في المسائل النحوية، إذ ذكر أن الفعل المضارع المقترن بالفاء بعد الجواب المجزوم يجوز فيه أن يجزم ويرفع وينصب[5]، فالجزم يكون عطفًا على لفظ أو محل، والرفع يكون استئنافًا، والنصب يكون بإضمار (أن)، واستدل لنا بقراءة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوْا مَا فِي أَنفُسِكُم أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَّشَاءُ﴾.

وكذلك المضارع المقترن بالواو، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وتُؤتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُم وَيُكَفِّرُ عَنْكُم﴾ [6]، فقرأ نافع والكسائيُّ بالجزم (ويُكَفِّرْ)، وقرأ عاصم وابن كثير بالرفع[7]، ثم عقب ابن الوردي بقول: ولو نصب لجاز في العربية.

ووجه الرفع عند سيبويه هو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء[8]، أما النصب فهو وجه ضعيف عند ابن هشام

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء 273/1.

[2] ينظر: الكتاب 14/3، ومعاني القرآن للأخفش 94/1.

[3] سورة البقرة: 284 .

[4] تحرير الخصاصة، ص 301 .

[5] ينظر: معاني القرآن للأخفش 48/1، وشرح ابن عقيل 39/4، وشرح التصريح على التوضيح 408/2.

[6] سورة البقرة: 271 .

[7] ينظر: الحجة للقراء السبعة 463/2، والمبسوط في القراءات العشر 156/1، وحجة القراءات 152/1.

[8] ينظر: الكتاب 90/3.

وهي رواية ابن عباس رضي الله عنهما[1]. ويرى الباحث أن الرفع هو أقوى الأوجه، ثم يليه الجزم، ثم وجه النصب وهو أضعفها.

المسألة الحادية والعشرون – إضافة العدد مائة إلى المفرد

قال الله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِم ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وازدَادُوا تِسْعًا﴾ [2] .

يقول ابن الوردي: "وأضف المائة والألف إلى المعدود بهما مفردًا، كـ (مائة دينار وألف درهم)، وقد تضاف المائة إلى جمع، قرأ حمزة والكسائيُّ: ثَلاثَ مائةِ سِنِين، وشذ تمييزها بمنصوب مفرد"[3].

التوضيح:

تصنف الأعداد (مائة وألف ومليون وتريلون وبليون) من الأعداد المفردة، وتضاف إلى المفرد، ويكون تمييزها مفردًا مجرورًا، كقولنا: مائة رجلٍ وألف امرأةٍ، ولا يتأثر بالتذكير والتأنيث، وهذا هو المشهور كما يقول الفارسي والسيوطي[4]، وإليه يميل الباحث.

لكن ابن الوردي لسعة اطلاعه أورد قراءة حمزة والكسائي[5]: مائةِ سنين، بكسرة واحدة، بإضافة العدد مائة إلى الجمع (سنين)، وباقي القراء: مائةٍ سنين، بتنوين كسر؛ لبيان أن مائة لم تضف إلى الجمع (سنين)، وإنما جاءت (سنين) بدلًا من ثلاث المنصوبة، وليست تمييزًا للعدد[6].

بينما رأى الزجاج أن النصب جائز على تقدير: لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، ويكون على تقدير آخر، وهو أن (سنين) معطوف على ثلاث عطف البيان والتوكيد، وجائز أن تجر أيضًا على تقدير أنها نعت المائة[7].

---

[1] ينظر: شرح شذور الذهب 454/1.

[2] سورة الكهف: 25 .

[3] تحرير الخصاصة، ص 313 .

[4] ينظر: الحجة للقراء السبعة 137/5، وهمع الهوامع 348/2.

[5] ينظر: الحجة للقراء السبعة 136/5، والمبسوط في القراءات العشر 276/1، وحجة القراءات 414/1، وشرح التصريح على التوضيح 456/2.

[6] ينظر: معاني القرآن للفراء 138/2، والحجة في القراءات السبع 223/1، والحجة للقراء السبعة 140/5.

[7] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 278/3.

نتائج البحث:

1. حظي ابن الوردي بتقدير كبير، وثناء وفير من علماء عصره من المترجمين على الرغم من عدم وجود شيوخ تتلمذ على أيديهم سوى اثنين، وعدم وجود تلاميذ له أيضًا في مصادر ترجمته، وهذا يدل على أنه اجتهد على نفسه حتى بلغ منزلة العلماء.
2. استشهد ابن الوردي بإحدى وعشرين قراءة، منها ست قراءات لم يذكر اسم راويها، وإنما اكتفى بقوله: وعليه قراءة من قرأ، أو وعليه قرئ، أو وكقراءة بعضهم، أو وحملوا عليه قراءة، وباقي المواضع ذكر صاحب القراءة، وهذا يدل على اطلاعه الواسع، وعلمه الغزير بعلم القراءات وأعلامها.
3. استشهد ابن الوردي بعشر قراءات متواترة، وإحدى عشرة قراءة شاذة.
4. اتبع ابن الوردي رأي الجمهور غالبًا، وانفرد برأيه في بعض المسائل.

التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بتراث ابن الوردي، وتوجيه الباحثين لتحقيق المخطوطات التي ما زالت طي الأدراج؛ للوقوف على منهجه العلمي في التأليف.

مصادر البحث:

*** القرآن الكريم.**

الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ـ تحقيق: أحمد بن علي ـ دار الحديث ـ القاهرة 1425هـ - 2004م.

الأعلام، خير الدين الزركلي (ت1396هـ) ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الخامسة عشر ـ بيروت 1422هـ - 2002م.

الإقناع في القراءات السبع، أبو جَعفر أحمد بن خلف ابن باذش الأنصاري (ت540هـ) ـ تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1 (دار الفكر، دمشق، 1403هـ - 1983م).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ) ـ تحقيق: حسن حمد، بإشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلميَّة ـ الطبعة الثانية ـ بيروت 1428هـ- 2007م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد وأضاف إليه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ـ دار الطلائع ـ القاهرة.

إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت550هـ) ـ تحقيق: حنيف القاسمي ـ دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1415هـ - 1995م.

البدر الطالع في محاسن القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت.

البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت794هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار التراث ـ القاهرة.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ لبنان.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبَري (ت616هـ) ـ شركة القدس ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة 1428هـ - 2008م.

تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح عَلَى ألفية ابن مالك، عمر بن المظفر ابن الوردي (ت749هـ) ـ تحقيق: محمد خلاطي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1429هـ - 2008م.

تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1422هـ - 2001م.

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) ـ تحقيق: محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1422هـ - 2001م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادِي (ت749هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة 1428هـ - 2008م.

التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت444هـ) ـ تحقيق: اوتو تريزل ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ـ بيروت 1404هـ - 1984م.

الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ـ تحقيق: فخر الدين قباوة ـ الطبعة الخامسة.

الحُجَّة في القراءات السَّبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ) ـ تحقيق: أحمد فريد المزيدي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1420هـ - 1999م .

حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت403هـ) ـ تحقيق: سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الخامسة ـ بيروت 1418هـ - 1997م.

الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت825هـ) ـ تحقيق: محمد ضان ـ دار المعارف العثمانية ـ الطبعة الثانية ـ الهند 1392هـ - 1972م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس السمين الحلبي (ت756هـ) ـ تحقيق: أحمد الخراط ـ دار القلم ـ دمشق.

شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ) ـ تحقيق: محمود وعبد القادر الأرناؤوط ـ دار ابن كثير ـ الطبعة الأولى ـ دمشق- بيروت 1406هـ - 1986م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن الأشموني (ت900هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1419هـ - 1998م.

شرح ابن عقيل عَلَى ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت769هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد وأضاف في الحاشية كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ـ مكتبة دار التراث ـ الطبعة الخامسة عشر ـ القاهرة 1426هـ- 2005م.

شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح)، خالد الأزهري (ت905هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1421هـ - 2000م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله ن هشام (ت761هـ) ـ تحقيق: عبد الغني الدقر ـ الشركة المتحدة ـ سوريا.

شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن هشام (ت761هـ) ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الحادية عشرة ـ القاهرة 1383هـ - 1963م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك (ت672هـ) ـ تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

شرح لامية ابن الوردي، صلاح الدين الزماكي (ت ـ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1427هـ - 2006م.

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (ت771هـ) ـ تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ـ هجر للطباعة والنشر ـ الطبعة الثانية ـ 1413هـ - 1992م.

العين، للخليلِ بنِ أحمد الفراهيدي (ت175هـ) مُرَتَّباً على حروف المعجم ـ تحقيق وترتيب: الدكتور عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1424هـ - 2003م.

الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم اليشكري المغربي (ت465هـ) ـ تحقيق: جمال الشايب ـ مؤسسة سما ـ الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.

الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ـ تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت 1429هـ - 2009م.

كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت324هـ) ـ تحقيق: شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة 1400هـ - 1980م.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت616هـ) ـ تحقيق: عبد الإله النبهان ـ دار الفكر ـ الطبعة الأولى ـ دمشق 1416هـ - 1995م.

المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري (ت381هـ) ـ تحقيق: سبيع حمزة ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق 1401هـ - 1981م.

المُحتَسَب في تَبيين وجوه شواذِّ القراءاتِ والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جِنِّي (ت392هـ) ـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1419هـ - 1998م.

مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثانية ـ بيروت 1405هـ - 1985م.

معاني القراءات، أبو منصور الأزهري (ت370هـ) ـ مركز البحوث ـ الطبعة الأولى ـ مكة 1412هـ.

معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت215هـ) ـ تحقيق: هدى قراعة ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة 1411هـ - 1990م.

معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) ـ للدكتور عيسى شحاته عيسى ـ دار قباء ـ القاهرة .

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء (ت207هـ) ـ إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1423هـ - 2002م.

معاني القرآن، أبو جعفر النحاس (ت338هـ) ـ تحقيق: محمد علي الصابوني ـ جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ـ مكة المكرمة 1409هـ - 1988م.

معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ) ـ تحقيق: عبد الجليل شلبي ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1408هـ - 1988م.

معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت1408هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ـ تحقيق: مازن المبارك ـ دار الفكر ـ الطبعة السادسة ـ دمشق 1405هـ - 1985م.

المفصل في صنعة الإعراب، أو القاسم الزمخشري (ت538هـ) ـ تحقيق: علي بو ملحم ـ دار ومكتبة الهلال ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1413هـ - 1993م.

مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت395هـ) ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ دار الفكر ـ بيروت 1399هـ - 1979م.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت874هـ) ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دار الكتب ـ مصر.

النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ) ـ تحقيق: علي محمد الضباع ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي (ت1399هـ) ـ وكالة المعارف الجليلة ـ إستانبول 1371هـ - 1951م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر.

الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت764هـ) – تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ـ دار إحياء التراث ـ بيروت ـ 1420هـ - 2000م.